الثورة
السبت 3 محرم 1434هـ 17 نوفمبر 2012م العدد (17531)

مندوب اليمن الدائم لدى الجامعة العربية السفير محمد الهيصمي لـ«الثورة»:

العلاقات اليمنية المصرية قوية باستمرار رغم المتغيرات والتطورات في العلاقات الدولية

■ وشعبنا اليمني يواصل احتفالاته بأعياد الثورة اليمنية الخالدة(٢٦ سبتمبر/ ١٤ أكتوبر/ ٣٠ نوفمبر) حرصت (الثورة) على ضرورة مشاركة السلك الدبلوماسي اليمني بالخارج في التحدث عن هذه المناسبة الوطنية العظيمة .. حيث التقينا في العاصمة المصرية القاهرة بالأخ الأستاذ محمد محمد الهيصمي مندوب اليمن الدائم لدى الجامعة العربية والقائم بأعمال سفارة الجمهورية اليمنية بجمهورية مصر العربية الشقيقة الذي تحدث عن العلاقة التاريخية بين بلادنا ومصر الشقيقة.. ودور المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية بالجامعة العربية.. والصعوبات التي تواجه الملحقية الثقافية بسفارتنا بالقاهرة.. وكذا عن عصابة بيع الكلى وغيرها من المواضيع الهامة.. وقد تحدث في البداية عن واحدية الثورة اليمنية الخالدة (٢٦سبتمبر/ ١٤ أكتوبر) قائلاً :

حاوره بالقاهرة / عبدالعزيز رياض شمسان

من خلال عملي في القاهرة كمندوب دائم في جامعة الدول العربية وقائم بأعمال السفارة في الوقت الراهن وعملي لفترات سابقة ايضا في السفارة، حضرت مناقشات العديد من الرسائل العلمية المقدمة الى الجامعات المصرية والتي تناولت الثورة اليمنية (سبتمبر – أكتوبر) وهي تتسم في معظمها بالواقعية والموضوعية وكان من استنتاجاتها التأكيد على واحدية ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤إكتوبر والتزام التنظيمات السياسية الوطنية بقاعدة أن تحرير الشطر الشمالي من حكم الامامة او الجنوبي من الاستعمار البريطاني خطوة أولى لتحرير الشطر الآخر وتحقيق الوحدة اليمنية وأن ما طرأ بعد التحرير من وجود نظامين مرده تباين وجهات النظر بين القيادتين السياسيتين في صنعاء وعدن وتدخل قوى خارجية وقوى في الداخل كانت السبب في نشوء صعوبات وكمائن واخطار وزرع لبذور الشقاق بغرض أن يظل اليمن منقسماً على نفسه وضعيفاً .

تسابق الشهداء من الشطرين إلى الشهادة دفاعاً عن الثورة وحماية لها من أعدائها، وهم يؤمنون بأن شجرة الحرية التي يستظلون بظلالها لابد من اروائها بدمائهم حتى لاتموت وان أهداف الثورة هي استجابة لتطلعات وطموحات الشعب بكل فئاته المدنية والقبلية وتحقيق اهدافها يؤدي الى تحقيق العدالة الاجتماعية وازالة الفوارق والنهوض بمستوى معيشة الإنسان.. وبناء يمن قوي.

ويعتبر إعادة تحقيق الوحدة من اهم انجازات الثورة وهي التي نص دستورها على الحقوق المكفولة للمواطنين وتنظيم أنفسهم في احزاب وجمعيات وقيام منظمات المجتمع المدني كالاتحادات والنقابات والتي تجاوزعددها الخمسة آلاف منظمة وجمعية في مختلفة الاهتمامات تمارس دورها السياسي وتسهم في كافة مجالات الحياة ، وكان ان صدر قانون الانتخابات والاستفتاء العام، وقانون الصحافة والمطبوعات. وجرت انتخابات مجلس النواب لثلاث دورات وانتخابات المجالس المحلية وً انتخاب المحافظين. وانتخابات رئاسية مباشرة من قبل الشعب في دورتين سابقتين.. كذلك ومما يدل على واحدية الثورة وجود العديد من العناصر والقيادات الوطنية الجنوبية في صفوف المناضلين المدافعين عن وجود ثورة سبتمبر والتصدي لأعداء الثورة وكان المناضل الجسور الأستاذ عمر الجاوي رحمه الله هو الذي رفع شعار الجمهورية أو الموت أثناء حصار السبعين يوماً على العاصمة صنعاء لقد كانت ثورة سبتمبر هي السنة القوى لثورة ١٤ أكتوبر يوماً للخلاص من الاستعمار البريطاني.

علاقة تاريخية

■ هل لنا أن نتعرف على العلاقة التاريخية بين ثورة ٢٣ يوليو في مصر والثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر /١٤ أكتوبر) وذلك من خلال الدعم المصري في عهد الزعيم الراحل جمال عبدالناصر في سبيل نصرة الثورة اليمنية ضد الإمامة والاستعمار ؟

– كانت مصر أول دولة اعترفت بالجمهورية العربية اليمنية وبعد يومين من الاعتراف استقبلت أول طائرة عسكرية مصرية ، وتواصلت بعدها الإمدادات العسكرية وفي ١٥ أكتوبر وصلت أولى طلائع القوات المصرية لمساعدة دور مصر لم يكن فقط إلى جانب ثورة ٢٦ سبتمبر في المحافظات الشمالية «سابقا « بل الإسهام في دعم ثورة ١٤ أكتوبر ضد المستعمر البريطاني في المحافظات الجنوبية «سابقا» وقد قامت مصر بتدريب ثوارها وتسليحهم... وهذه واحدة من الصور التي تؤكد واحدية الثورة اليمنية وعلى ترابط الثورتين المصرية واليمنية وتجمع أغلب الأدبيات اليمنية والمصرية على أن ترابط ثورتي يوليو وسبتمبر كان استراتيجياً وتميز بوحدة المبادئ المشتركة ، ولهذا، قدمت ثورة يوليو الى ثورة سبتمبر الدعم بالمال والسلاح والرجال... والنصب التذكارية وتكريم الشهداء المصريين في صنعاء والحديدة ورغم ان هناك نفراً قليلاً ينتقد التواجد المصري في اليمن الأ ان تلك الفترة كان لها ظروفها واحكامها وللمفارقة فقد دارت رحى الحرب المعروفة بحرب اليمن بين الجمهوريين والملكيين في وضع عربي يتصف بالاستقطاب الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي.

خصوصية نادرة

■ ما هو تقييمكم للعلاقات اليمنية المصرية حالياً وآفاق تعزيزها مستقبلاً ؟

– للعلاقات اليمنية المصرية خصوصية نادرا ما نجدها في أي علاقات ثنائية ، وهي قوية باستمرار رغم المتغيرات والتطورات في واقع العلاقات الدولية.. وهذه الخصوصية ترتبط بعوامل تاريخية وثقافية وجغرافية.. وفي إطار هذه العلاقة يظل البعد الاستراتيجي والأمني نقطة الارتكاز ومحور أهمية العلاقات اليمنية المصرية فهما يمتلكان مفتاحي طريق التجارة الدولية – قناة السويس وباب المندب – المؤدي إلى٦٥ بالمائة من مخزون موارد الطاقة العالمية. ويمثل هذا الركيزة الأساسية للعلاقات بين البلدين .. وهذا لا يعني انه لا يوجد نشاط يعبر عن عمق هذه العلاقة ، فالعلاقات الاقتصادية تتطور يوما بعد يوم ونشاط اللجنة العليا المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين عاد إلى طبيعته .. وهناك العديد من الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في مختلف الجوانب الثقافية والصحية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والسياسية خاصة المشاورات والمستمرة والمتعلقة بالحوار الاستراتيجي.

وهذا يؤكد أن هذه العلاقات ستتقدم إلى الأفضل واليمن حريصة على اجتذاب المستثمرين المصريين لتوجيه استثماراتهم نحوها سواء في الصناعات الدوائية أو السمكية وصناعة النسيج وفى مجال السياحة والفندقة وغيرها مما تهيأت له المناخات المناسبة جدا في اليمن بعد أن تجاوز اليمن أزمته وانتخاب فخامة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيسا للجمهورية وحرص حكومة الوفاق الوطني على تعزيز هذه العلاقات والارتقاء بها نحو الأفضل .. ومن خلال تتبعنا لحجم مستوى التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية وجمهورية مصر العربية حوالي (٢٧٠) مليون دولار حسب إحصاءات ٢٠١١م ، حيث بلغت صادرات اليمن إلى مصر حوالي ٧٠ مليون دولار وبلغت الواردات من مصر حوالي ٢٠٠ مليون دولار. وتمثل نسبة ٢٪ من إجمالي واردات اليمن من دول العالم. وتأتي مصر في المرتبة ١٣ من بين الشركاء التجاريين لبلادنا. وتتطلع الجمهورية اليمنية إلى زيادة التبادل التجاري بينها وبين جمهورية مصر العربية.

بالنسبة للاستثمارات بين البلدين فقد بلغ حجم الاستثمارات اليمنية في مصر حوالي (٥) مليارات دولار. ويبلغ عدد الشركات اليمنية في المسجلة في مصر حوالي (٢١٧) شركة استشارية تعمل في مجالات مختلفة. وتوجد في اليمن العديد من الشركات المصرية والتي تعمل في مجالات مختلفة أهمها المقاولات والإنشاءات والصناعة.

وقد تم مناقشة إنشاء شركات يمنية مصرية مشتركة في اللجان التنسيقية العليا المشتركة بين البلدين وجاري العمل في إعداد الدراسات لها.

● حجم التبادل التجاري بين اليمن ومصر بلغ (٢٧٠) مليون دولار حسب إحصائيات عام٢٠١١ م

● الملحقية الثقافية بالقاهرة تبذل جهوداً كبيرة في إنجاز المهام المناطة بها

● نحث الجهات المعنية في بلادنا على تشكيل لجنة تعنى بالموافقة المسبقة لعملية نقل الكلى

الارتقاء بالعمل العربي

■ ما هو الدور الذي تقوم به المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية في جامعة الدول العربية ؟

– دور المندوبية الدائمة يكمن في متابعة كل القضايا المرتبطة بأنشطة الجامعة العربية وفقا لبرامج العمل الشهرية ، وعمل الجامعة ومجالسها المتخصصة واللجان المنبثقة عنها يكون في الغالب خلال أيام الأسبوع ، وبعض الاجتماعات تستمر لساعات طويلة ، ونشارك بفعالية في حضور اجتماعات مجلس الجامعة على مستوى الوزراء والمندوبين ، كما نشارك بفعالية في نقاشات اجتماعات اللجان واليمن حاضرة وتسهم في كافة الأنشطة وتقدم وجهة نظرها ومقترحاتها من التطورات السياسية والتي تصب في صالح الارتقاء بالعمل العربي الموحد نحو الأفضل والحفاظ على وحدة الصف العربي .. وجزء كبير من نشاطنا في المندوبية نوظفه لشرح طبيعة التطورات السياسية في بلادنا على ضوء المبادرة الخليجية واليتها المزمنة ، ونحرص على تقديم المقترحات للبيانات حول بلادنا والتي نشعر بأهمية تناول الجامعة لها ، ،ونجد تجاوب كبير من قبل الأمانة العامة للجامعة ممثلة بالسيد نبيل العربي الأمين العام للجامعة في كل ما نقترحه ، وكان لزيارته لبلادنا للمشاركة في احتفال تنصيب فخامة الأخ عبد ربه منصور هادي رئيسا للجمهورية أثرها الايجابي على تطور العلاقة بين بلادنا وجامعة الدول العربية.

وتقوم المندوبية برفع تقارير إلى ديوان الوزارة بأنشطتها في الجامعة مشفوعة بالاقتراحات .هذا بالإضافة إلى المشاركة ضمن الوفود التي تأتي من الداخل وتقديم المشورة لها على ضوء الوثائق المطروحة للنقاش. .. واظهر عمل المندوبية خلال الفترة الأخيرة العام أن العديد من جهات الاختصاص لا تعطي الاهتمام الكافي للرد على المخاطبات ، والبعض الأخر يغض النظر عن حضور اجتماعات نراها ذات أهمية ولها مردود ايجابي لبلادنا .

وبعض المشاركين في اجتماعات الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة ليسوا من ذوي الاختصاص والخبرة للمواضيع التي يتم مناقشتها كما أن البعض لم يأت للاجتماع وهو مزود بالوثائق والمعلومات المطلوب طرحها في الاجتماع أذا تطلب الأمر ذلك ، لذا تكون المشاركة ضعيفة وكأن الحاضرين ضيوف شرف ليس إلا.

٥٠٠٠ آلاف طالب

■ كم يبلغ عدد الطلبة اليمنيين الدارسين في جمهورية مصر العربية .. وما هو الدور الذي تقوم به المحلقية الثقافية ؟

– يبلغ عدد الطلبة اليمنيين الدارسين في جمهورية مصر العربية (٥٠٠٠) آلاف طالب تقريباً، حيث بلغ عدد الطلبة الدارسين على نفقة الدولة ٢٤٥٠ طالباً منهم (١٥٠٠) دراسات جامعية و ٩٥٠دراسات عليا ..

وبصراحة أن الملحقية الثقافية بالقاهرة تبذل جهوداً كبيرة في إنجاز كافة المهام المناطه بها، كما تقوم الملحقية بتفقد أحوال الطلبة وذلك من خلال النزول الميداني إلى الجامعات، وأيضاً تقوم بصرف المستحقات المالية الخاصة بالطلبة أولاً بأول ولا يوجد أي تأخير في صرفها، وغيرها من الأعمال التي تخدم مصلحة الطلبة اليمنيين.

الصعوبات

■ ما هي الصعوبات التي تواجهها الملحقية الثقافية بجمهورية مصر العربية؟

– أبرز الصعوبات التي تواجهها الملحقية الثقافية في مصر كالتالي :

أولاً : صعوبة وروتينية النظام الأكاديمي في مصر منها:

■ عدم الالتزام بفترات الابتعاث للماجستير ثلاث سنوات والدكتوراة أربع سنوات فقد تطول لأكثر من ست سنوات وخاصة بالدراسات العليا وكله بسبب الدكاترة المشرفين ومشاغلهم الكثيرة والتي تجعل الطالب يلتزم بما يريده الدكتور المشرف ولا تستطيع إدارة الجامعة أو وزارة التعليم العالي المصرية إلزامهم بأي نظام أو قانون مما يؤثر على تنفيذ مواد وبنود برنامج التعاون الموقع بين الحكومتين.

■ تأخير صدور الموافقات الأمنية والمعادلات للطلاب مما يؤدي إلى تأخرهم عن الالتحاق بالدراسة في بداية العام الدراسي.

■ عدم استخدام الجامعات النظام الإلكتروني وموافاتنا ببيانات الكلية كل ثلاثة أشهر وفقاً للبروتوكول والذي تستخدم النظام اليدوي وموافاتنا بالنتائج نهاية كل عام.

● اختلاف أنظمة وقوانين كل جامعة من جامعات مصر فالبعض بنظام الساعات والأخرى بالمواد والتي يتواجد طلابنا في أكثر من(١٨)جامعة مصرية حكومية وخاصة وهذا يؤدي إلى صعوبة المتابعة أولاً بأول وكثرة المشاكل للطلاب مع الجامعات.

■ عدم التزام الجامعات المصرية بكافة بنود الاتفاقية الموقعة بين الحكومتين وخاصة الرسوم الدراسية فتفرض عليهم رسوم إضافية بالجنيه المصري بالرغم أننا نرفع الرسوم بالعملة الصعبة أو عدم سداد٣٠ ٪ من الرسوم للطلاب مقابل قيمة كتب وأبحاث وفقاً للاتفاقية.

ثانياً : قلة المبالغ المالية التي تصرف كمساعدات للطلاب مقابل الغلاء الذي وصلت إليه المعيشة والسكن في مصر فيصرف للطلاب بما يعادل٤٠٠ دولار أمريكي شهريًا فيجب مراعاتهم ورفع المساعدة المالية ليستطيعوا التفرغ للتعليم الأكاديمي بشكل جيد.

ثالثاً : عدم متابعة الجامعات والجهات لطلابها والتنسيق مع الملحقية أولاً بأول واكتفائهم عند انتهاء المنحة فقط وتنزيلهم وابتعاث طلاب جدد.

رابعاً : عدم سرعة إخلاء عهد الملحقية في وزارة التعليم العالي أولاً بأول والتي تصل لفترة سنة مما يتراكم العهد وعدم إخلائها وكثرة ملاحظات الجهات الرقابية «الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومكافحة الفساد والنيابة العامة.

خامساً :عدم وجود آلية بسيطة وسريعة للتواصل بين الملحقية وجهات الابتعاث.

سادساً : تعدد وجهة الابتعاث إلى جمهورية مصر العربية والتي تصل إلى) ٢٢ (جهة حكومية وجامعات.

سابعاً : ابتعاث طلاب للدراسة في مصر وإرسال المساعدة المالية وتأخير وصول رسومهم من جهات الابتعاث والتي يتسبب بإيجاد مشاكل مع الجامعات المصرية.

ثامناً : قلة وضعف الموازنة التشغيلية للملحقية والتي تصل شهريًا إلى ٢٦٠٠ دولار أمريكي والتي لا تستطيع أن تقوم الملحقية بعمل النشاطات والمهام الموكلة إليها والتي تقضي مرتبات الموظفين المحليين والإيجارات والقرطاسية والاتصالات وغيرها.

الجالية اليمنية

■ هل توجد إحصائية لأفراد الجالية اليمنية في مصر .. والاتصال بهم بصورة مباشرة ؟

– لقد كان لأزمة الخليج عام١٩٩٠ م الأثر البالغ في ازدياد عدد أفراد الجالية منهم لآباء يمنيين كانوا يعملون في دول الخليج ومع الأسف الشديد لا توجد إحصائيات دقيقة لأفراد الجالية في مصر تساعد السفارة في الاتصال بهم بصورة مباشرة ..وتتعدد أنشطتهم فمنهم من يعمل في مجال التجارة ومنهم رجال أعمال والبعض أصحاب حرف وصناعيين ومنهم من يعملون في المطاعم وغيرها من المهن الحرة، ومنهم عاطلون عن العمل لم يلتحقوا بسوق العمل وتسعى السفارة جاهدة للتنسيق مع أصحاب المحلات والبيوت التجارية اليمنيين لاستيعاب الشباب العاطلين عن العمل ولاسيما الحاصلين على الجنسية المصرية أبناء اليمنيين من أمهات مصريات .. ومن الطبيعي أن تتعدد احتياجات أبناء الجالية اليمنية في مصر حسب ظروفهم وأحوالهم فمنهم الأيتام والمرضى والمحتاجين للعلاج والرعاية الصحية، وغير ذلك .

عصابات بيع الكلى

■ ماذا عن عصابات بيع الكلى ؟

– كان بالأمس القريب عصابات منظمة تدير عملية بيع الكلى ، حيث تجذب اليمنيين إلى جمهورية مصر العربية مقابل مبالغ مالية زهيدة يعطونها للمتبرع في اليمن ويأتون به إلى هنا ويأخذون جوازه ضماناً لعدم هروبه بينما تباع الكلية مع العملية بمبلغ ٤٠ ألف دولار أمريكي يتم من خلالها نقل الكلى دون أن يعرف المتبرع لمن سيعطي أو ينقل له كليته ..

وقد قامت السفارة اليمنية بإشعار الجهات ذات العلاقة في اليمن والجهات المصرية بعدم إجراء عمليات نقل كلى إلا بموافقة السفارة حيث تسعى جاهدة للالتقاء بالمتبرع ومقابلته والتأكد من قناعته بتبرعه للمريض حتى تقطع على السماسرة عملية ابتزاز المريض والمتبرع وفي هذا السياق نحث الجهات المعنية في بلادنا ممثلة بوزارة الصحة العامة والسكان بتشكيل لجنة طبية تعنى بالموافقة المسبقة لعملية نقل الكلى ويرسل ملف المريض مع المتبرع بواسطة السفارة والملحقية الطبية في القاهرة ..

وبهذه الآلية نكون قد خدمنا المريض والمتبرع ووفقنا في إيجاد حلول لهذه الحالات.